

إجراءات الحكومة لحل الأزمة الاقتصادية تُنذر باحتقان اجتماعي في تونس

أحزاب تحمّل المشيشي مسؤولية تفجر الأوضاع إثر بدء رفع الدعم تدريجياً عن المواد الأساسية

دعوات لكشف حقائق الملفات العالقة للمفقودين والعالقين التونسيين في ليبيا

بين من يقول إنهما قتلا ومن يقول إنهما مازالا على قيد الحياة، والحقيقة القضائية غير موجودة.

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "طلبت من وزارة الداخلية أن تتدخل وقدمت لها أسامي الإرهابيين وأيضا للازم المتحدة لتوقيفهم من قبل الإنتربول، واعلم القضاء التونسي والليبي بذلك، وأرسلت شخصية دبلوماسية لطرق تحذرت مع موقوف هناك وواعلته أوصاف الصحافيين".

وطالبت شخصيات حقوقية بان يتصدّر ملف العالقين محور النقاشات بين السلطات التونسية والليبية، معتبرة أنه بمثابة "قنبلة موقوتة لبعض الأطراف السياسية".

وأضاف مصطفى عبدالكبير رئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان أن "المسألة تعتبر من الملفات الكبرى للدولة، ولدينا معطيات غير دقيقة حول أعداد المفقودين والمعتقلين في السجون الليبية من أطفال ونساء وشباب، وهذا من الملفات الجدية التي يجب أن تطرح للحوار بين السلطات التونسية والليبية".

وأضاف لـ "العرب"، "لدينا أكثر من 200 معتقل في السجون الليبية، ولا توجد أي جهة رسمية يمكن أن تقدم لنا معطيات وحقائق حول من تمت تصفيتهم أو اغتيالهم ومن هم في السجون النظامية ومعتقلات الميليشيات".

وتتضارب تقديرات الجمعيات والمنظمات الحقوقية حول حقيقة أعداد العالقين والمفقودين التونسيين في الأراضي الليبية، بعضهم موجود في السجون على خلفية تهمة إرهابية والبعض الآخر في ملاجئ بانتظار تسوية وضعياتهم والتثبت من حملهم الجنسية التونسية.

وكان رئيس المجلس الرئاسي الليبي المنفي قد أدى زيارة إلى تونس تمتد ثلاثة أيام وانتهت الإثنين بدعوة من الرئيس سعيد، وتناول اللقاء خلال اليوم الأول من الزيارة ملف الأموال الليبية المجمدة في تونس، فيما طالب الجانب التونسي بتسوية مستحقات المصححات التونسية التي فتحت أبوابها أمام الليبيين إثر ثورة 2011.

خالد هدوي

تونس - تواجه الحكومة التونسية دعوات متصاعدة إلى بذل المزيد من الجهود لتسوية ملف التونسيين العالقين في ليبيا على غرار الصحافيين سفيان الشورابي ونذير القطاري، حيث ظل ملف هؤلاء عالقاً لسنوات دون تحقيق نتائج تذكر، رغم المتابعة المستمرة من قبل جمعيات المجتمع المدني ووزارة الخارجية.

ودعت جمعية إنقاذ التونسيين العالقين بالخارج الرئيس التونسي قيس سعيد ورئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي إلى "تكوين لجنة مشتركة للبحث والتقصي حول المفقودين والعالقين التونسيين في ليبيا، والبث بصفة نهائية في مواضيع عالقة لسنوات".

وأشارت الجمعية في بيان نشرته على صفحتها الرسمية بموقع "فيسبوك" إلى أن من بين المواضيع العالقة، ملفا الصحافيين سفيان الشورابي ونذير القطاري، والأطفال التونسيين العالقين في معيقتة بمعينة أمهاتهم.

وأعربت الجمعية عن أسفها لتواصل المصير الغامض لبعض التونسيين المفقودين والعالقين في ليبيا، مؤكدة مساندتها للامهات التونسيات في كل ما أصابهن من حزن والم ومماطلة للوصول إلى حل نهائي يحقق لهنّ الاجتماع مع جديد مع أهلهن، أو حتى معرفة مصيرهن.

ويعدّ ملف العالقين والمفقودين التونسيين في ليبيا من المسائل الشائكة التي ظلت متواصلة منذ الثغرات السياسية والاجتماعية بالبلدين بداية 2011.

وعلى الرغم من إثارة المسألة من الجانب التونسي في العديد من المناسبات مع الجهات الليبية المعنية، لم تفض الجهود المبذولة حتى الآن إلى توضيح مصير المفقودين ومعرفة حقيقة أوضاعهم.

وقال دبلوماسي تونسي سابق إنه "كانت تاتينا أخبار متناقضة خصوصا حول الصحافيين القطاري والشورابي

والتصويت".

ويحمل حقوقيون مسؤولية دعم ترشيح شخصيات مدانة أو متهمه في قضايا فساد وتبذير للمال العام لقيادات الأحزاب السياسية، مشيرين إلى أن عدة الأحزاب لا تفي بوعودها في أخلفة المجال العام وتنقيته من مثل هذه السلوكيات التي تؤثر سلبا على المشهد السياسي.

وطالبت الجمعية المغربية لحماية المال العام بتسريع وتيرة قضايا الفساد السياسي، مشيرين إلى أن عدة الأحزاب لا تفي بوعودها في أخلفة المجال العام وتنقيته من مثل هذه السلوكيات التي تؤثر سلبا على المشهد السياسي.



الحكومة تراكم الغضب الشعبي

وتُساير خبراء اقتصاديون مرزوق في رأيه، حيث يشهد هؤلاء على أن الهدف من الزيادات إرضاء المانحين الدوليين على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

واعتبر الأستاذ الجامعي الباحث في الاقتصاد أرام بالحاج أن "الحكومة أقدمت على إقرار زيادات مشطّة في الماء والسكر والنقل، وزيادة أخرى منتظرة في المحروقات، لإثبات حسن نواياها وتسهيّل عملية المفاوضات مع صندوق النقد الدولي".

وقال بالحاج في تصريح لإذاعة "موزايك أف أم" المحلية إن حجم الزيادات مخيف، موضحاً أن "قيمة الزيادات الأخيرة غير مدروسة" مؤكداً أن وجود مفاوضات مع صندوق النقد الدولي يسرع في إقرار الزيادات بشكل ارتجالي.

وفي المقابل، يرى خبراء أن القرارات كانت مدروسة حيث جرى الترتيب لها بالتوازي مع التفاوض مع المانحين الدوليين.

وقال الخبير الاقتصادي الصادق جينون، وهو كذلك الناطق باسم حزب قلب تونس (الممثل في الائتلاف الحاكم) "من يقول إن الزيادات غير معلن عنها خاطئ لأنه معلن عنها منذ مدة، عندما تحدثت عن مفاوضات مع صندوق النقد من أجل إعادة هيكلّة منظومة الدعم فإنه من المعلوم أنه سيقع إقرار زيادات، ومواد في الدعم يتمتع بها أشخاص لا يستحقون الدعم وهم ليسوا من الطبقات الفقيرة".

تدهور المعيشة ورفع الأسعار، وأوضح مرزوق في تصريح لـ "العرب"، أن "الحكومة الحالية التي لم نفهم بها صيغتها هل هي حكومة مستقلة أم حكومة محاصصة؟ من الواضح أنه ليس لها أي تواصل مع الناس والشعب لذلك هي تتخذ قرارات هكذا دون أن تقدم حلولاً أو توضيحات أولية في انتظار تحسن الوضع، هي ماضية في حلحلة الأزمة على حساب قوت الناس".

وتابع "ونحن في حركة مشروع تونس طبعاً نرفض هذه السياسة ونحمل الحكومة مسؤولية التداعيات الاجتماعية لهذه الزيادات، وكل تازيم للوضع الاجتماعي المتفجر أصلاً، ونحن دعونا من نوفمبر 2019 ومايو 2020 إلى حوار وطني اقتصادي وإدماج الجميع في اتفاق حول خطة اقتصادية لكن لا حياة لمن تنادي، لأن الأطراف التي هي في الحكم مهتمة بصراعاتها فقط، وللأسف يوماً بعد يوم تدخل تونس السيناريو اللبناني: تفكك السلطة وانهيار اقتصادي ما يؤدي إلى أزمة اجتماعية حادة، تونس انتقلت من مسار الانتقال الديمقراطي إلى مسار الانحلال".

في ظل جائحة فيروس كورونا، بعجز مالي بلغ 11.5 في المئة العام الماضي وانكماش الاقتصاد 8.8 في المئة، وهي تجري مفاوضات مع صندوق النقد سعياً للحصول على قرض.

وقال مسؤول حكومي إنه تقرر رفع سعر سكر الاستهلاك العائلي إلى 1.4 دينار (0.5 دولار) للكيلوغرام من 1.150 دينار.

وترى أوساط سياسية تونسية أن حكومة المشيشي مدفوعة بحزامها البرلماني تقود البلاد نحو انفجار اجتماعي غير مسبوق، خاصة في ظل حالة العطالة السياسية التي تعاني منها البلاد بسبب اندفاع الحزام البرلماني الداعم للحكومة نحو فرض أمر واقع يتعارض مع تطورات وانتظارات عموم المواطنين".

وأضاف الحزب في بيان نشره الأربعاء أن "التركيز على خدمات النقل وقطاع المحروقات والمواد الغذائية الأساسية يمثل هذه الزيادات المشطّة يعني إعلان حرب على أوسع شريحة من المواطنين لصالح نفس الفئة المتمتعشة من الأزمات والمحمية من الأطراف السياسية التي تعودت سلوك السمسرة والزيونية وصياغة القوانين حسب الطلب".

وأوضح أن "حركة الشعب ترى أنه من حق المواطنين المتضررين من هذه الزيادات المشطّة والدوائية أن يعبروا عن رفضهم واحتجاجهم على حكومة لم يروا منها سوى الفئس والاسستعداد للتضحية بالأغلبية المقفّرة لصالح لوبيات المال وبارونات الفساد. وأنه لا يحق لأي طرف سياسي أو حكومي الاعتراض على هذه الاحتجاجات أو تشويهها أو مجرد التفكير في قمعها".

ورفعت الحكومة التونسية مساء الثلاثاء في سعر السكر الموجه للاستهلاك العائلي بنسبة 22 في المئة، في خطوة تستهدف خفض العجز المالي في إطار خطة إصلاحات اقتصادية تشمل تقليصاً تدريجياً للدعم وتعاني تونس وضعاً مالياً خانقاً تقام

دفعت الحكومة التونسية برفع في أسعار المواد الأساسية في سياق خطتها لرفع الدعم تدريجياً عن تلك المواد تنفيذاً لإصلاحات يطالب بها المانحون الدوليون في خطوة تُنذر بتفجر الوضع الاجتماعي، خاصة أن هناك أطرافاً سياسية دعت الشعب إلى رفض تلك الزيادات والاحتجاج عليها.

صغير الحيدري

تونس - أقرت الحكومة التونسية زيادات في مواد أساسية مساء الثلاثاء في سياق إجراءاتها الرامية لرفع الدعم عن تلك المواد، وهو ما أثار مخاوف من احتمال تفجر الوضع الاجتماعي، لاسيما أن هناك دعوات سياسية لرفض الزيادات والاحتجاج.

ودعا حزب حركة الشعب (قومي) إلى الاحتجاج على تلك الزيادات ورفضها قائلاً "إن حركة الشعب إذ تعبر عن رفضها لهذه الزيادات العدوانية تذكر بما نبهت إليه مراراً من أن حكومة هشام المشيشي مدفوعة بحزامها البرلماني تقود البلاد نحو انفجار اجتماعي غير مسبوق، خاصة في ظل حالة العطالة السياسية التي تعاني منها البلاد بسبب اندفاع الحزام البرلماني الداعم للحكومة نحو فرض أمر واقع يتعارض مع تطورات وانتظارات عموم المواطنين".

وأضاف الحزب في بيان نشره الأربعاء أن "التركيز على خدمات النقل وقطاع المحروقات والمواد الغذائية الأساسية يمثل هذه الزيادات المشطّة يعني إعلان حرب على أوسع شريحة من المواطنين لصالح نفس الفئة المتمتعشة من الأزمات والمحمية من الأطراف السياسية التي تعودت سلوك السمسرة والزيونية وصياغة القوانين حسب الطلب".

وأوضح أن "حركة الشعب ترى أنه من حق المواطنين المتضررين من هذه الزيادات المشطّة والدوائية أن يعبروا عن رفضهم واحتجاجهم على حكومة لم يروا منها سوى الفئس والاسستعداد للتضحية بالأغلبية المقفّرة لصالح لوبيات المال وبارونات الفساد. وأنه لا يحق لأي طرف سياسي أو حكومي الاعتراض على هذه الاحتجاجات أو تشويهها أو مجرد التفكير في قمعها".

ورفعت الحكومة التونسية مساء الثلاثاء في سعر السكر الموجه للاستهلاك العائلي بنسبة 22 في المئة، في خطوة تستهدف خفض العجز المالي في إطار خطة إصلاحات اقتصادية تشمل تقليصاً تدريجياً للدعم وتعاني تونس وضعاً مالياً خانقاً تقام

كيف ستعامل الحكومة التونسية مع تداعيات إجراءاتها؟



حكومة المشيشي تريد حلحلة الأزمة الاقتصادية على حساب قوت الشعب، وقال مرزوق رئيس حركة مشروع تونس

وأكدت أن "تركيز بعض الأحزاب السياسية للمفسدين وناهبي المال العام في الانتخابات المقبلة تشكل تنصلاً من دورها الدستوري في تعزيز مجتمع المواطنة وتعارض مع برامجها وشعاراتها المعلنّة".

في المقابل ترى جهات سياسية أنه قانوناً لا يوجد مانع في ترشح شخصيات تواجه تحقيقات أو تهمة بالفساد. وقالت النائبة البرلمانية عن حزب الأصالة والمعاصرة ابتسام عزاوي إنه من الناحية القانونية في ما يتعلق بمطالب عدم ترشيح الأحزاب السياسية لأشخاص متهمين بقضايا فساد ونهب المال العام، ليس هناك مانع لالأهلية.

وأوضحت البرلمانية المغربية في تصريح لـ "العرب"، أن هؤلاء الذين تحوم حولهم شبهات أو المتهمين لا يزالون يتمتعون بكل حقوقهم المدنية والسياسية إلا في حالة محاكمتهم بمقتضى حكم مكتسب بقوة الشيء المقضى به، بعقوبة حبس نافذ أو عقوبة حبس مع إيقاف التنفيذ آنذاك تسقط موانع عدم الترشيح للانتخابات.

وتعتقد عزاوي أن المشكلة أخلاقية إذ "المطلوب أن جميع الأشخاص الذين تحوم حولهم شبهات رغم أننا نحترم قرينة البراءة ومن الناحية الأخلاقية يجب

القضائية في القضايا المطروحة على المحاكم المالية، وإصدار أحكام قضائية رادعة تتناسب مع خطورة جرائم الفساد ونهب المال العام".

واعتبرت الجمعية في بيان أن "السماح بالترشح لمن تحوم حولهم شبهة الفساد ونهب المال العامة ومنهم من هو موضوع متابعة قضائية أو موضوع تقارير المجلس الأعلى للحسابات أو تقارير لجان التفتيش، سيساهم في التشكيك في نزاهة وشفافية الانتخابات".



محمد ماموني العلوي

الرباط - دفع تضمّن ملفات الترشيح للانتخابات المقبلة في المغرب، التي من المقرر إجراؤها في الخريف، مرشحين متهمين بالفساد ونهب المال العام إلى تكثيف الدعوات للتصدي لهؤلاء وللمال الفاسد في هذا الاستحقاق.

ودعت الجمعية المغربية لحماية المال العام السلطة القضائية إلى "تحمل مسؤولياتها في محاربة الفساد ونهب المال العام وتسريع الأبحاث والمتابعات

ضروري أخلفة الحياة السياسية لوقف تجاهلها من قبل المغاربة

تركية مرشحين للانتخابات تحوم حولهم شبهات فساد تثير جدلاً في المغرب

من يراه هؤلاء الأصلاح والأجر لتمثيل مصالحهم وتبذير الشأن العام".

وأضافت أن "الأحزاب تحتاج دعم الثقة فيها والعمل، وتواجد أشخاص تحوم حولهم شبهات فساد ولو كانت غير مؤكدة يفسد المناخ السياسي العام ولا يساهم في تشجيع المواطنين والمواطنات وخصوصاً الشباب للانخراط في العملية السياسية إما عبر الانضمام للأحزاب أو الاشتراك في الانتخابات والتصويت".

ويحمل حقوقيون مسؤولية دعم ترشيح شخصيات مدانة أو متهمه في قضايا فساد وتبذير للمال العام لقيادات الأحزاب السياسية، مشيرين إلى أن عدة الأحزاب لا تفي بوعودها في أخلفة المجال العام وتنقيته من مثل هذه السلوكيات التي تؤثر سلبا على المشهد السياسي.

وطالبت الجمعية المغربية لحماية المال العام بتسريع وتيرة قضايا الفساد السياسي، مشيرين إلى أن عدة الأحزاب لا تفي بوعودها في أخلفة المجال العام وتنقيته من مثل هذه السلوكيات التي تؤثر سلبا على المشهد السياسي.

خلفية تقرير سبق وأنجزته لجنة للتفتيش من وزارة الداخلية حلت بالمنطقة مؤخرًا، ورصدت مجموعة من الاختلالات في التدبير، ما أفضى إلى المطالبة بعزله من منصبه، بعدما لم تقتنع بمضامين رده على استفساراتها.

وكان المغرب أنشأ نهاية 2015 ورشا لمكافحة الفساد، ولتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات، وأيضاً لدعم الثقة في العملية الانتخابية والسياسية.

خلفية تقرير سبق وأنجزته لجنة للتفتيش من وزارة الداخلية حلت بالمنطقة مؤخرًا، ورصدت مجموعة من الاختلالات في التدبير، ما أفضى إلى المطالبة بعزله من منصبه، بعدما لم تقتنع بمضامين رده على استفساراتها.

وكان المغرب أنشأ نهاية 2015 ورشا لمكافحة الفساد، ولتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات، وأيضاً لدعم الثقة في العملية الانتخابية والسياسية.

وتسعى شخصيات رغم شبهات الفساد التي تحوم حولها إلى إقناع قادة الأحزاب للحصول على ترشيحات قصد الترشح للانتخابات ما يضع مصداقيات تلك التنظيمات السياسية على المحك خصوصاً مع الشعارات المرفوعة بخصوص أخلفة الحياة العامة ومحاربة الفساد.

وأكدت عزاوي أن "الانتخابات هي فرصة لتجديد التعاقد بين المواطنين والأحزاب السياسية وفق برامج لاختيار

أن يتنحوا إلى حين إظهار براءتهم كي لا يجرعوا أحزابهم وكي لا يتم التشويش على العملية الانتخابية".

وفي إطار التعامل مع جرائم فساد مسؤولين ومنتخبين هناك العشرات من المسؤولين ملاحقون بتهمة الفساد، ويخضعون حالياً للتحقيق، ومنهم من وصل إلى مرحلة المحاكمة.

وفي هذا الصدد قضت محكمة جرائم الأموال بمحكمة الاستئناف بمدينة فاس الثلاثاء بحبس رئيس بلدية تولال بإقليم مكناس المنتمي لحزب العدالة والتنمية مصطفى حمدان بسنة واحدة، بتهمة "التزوير في محرر رسمي واستغلال النفوذ وأخذ منفعة من مشروع يتولى إدارته وتبديد واختلاس أموال عامة".

كما تم الحكم على حمدان برقعة 5 آخرين في نفس الملف، بينهم الرئيس السابق لبلدية تولال الاستقلالي الذي تم الحكم عليه بسنة أشهر حبساً نافذة، وبسنة سجن نافذة على كل من رجل أعمال ومهندس معماري، فيما تمت تبرئة موظف بالبلدية المذكورة ومسير شركة، وتاجيل ملف إلى جلسة لاحقة.

وفي نفس الإطار تم توقيف رئيس المجلس الجماعي لمدينة سيدي بنور، حيث تسلم الأخير الثلاثة نص القرار من طرف السلطات المحلية بالإقليم على



إبتسام عزاوي

قانونياً لا مانع من ترشيح أشخاص تحوم حولهم شبهات فساد

ضروري أخلفة الحياة السياسية لوقف تجاهلها من قبل المغاربة